وزارة النقل

الرصد الإعلامي

التاريخ

الخميس ٢٠٢٤/٣/٢٨

أبرز العناوين

العنوان	رقم الصفحة	التصنيف
"خدمات الأعيان" تقر مشروع قانون "اتفاقية المطار	٣	خبر صحفي
ما أسباب تفاوت الإنجاز بمشاريع النقل؟	٤+٥	مقال صحفي
البستنجي: المركبات الكهربائية هي مستقبل وسائل النقل	٦	خبر صحفي
الجمارك: بدء العد التنازلي لإلزامية نظام الموافقات المسبقة الالكتروني	٧	خبر صحفي
أجواء دافئة في أغلب المناطق اليوم وحالة من عدم الإستقرار الجمعة والسبت	٨	خبر صحفي

"خدمات الأعيان" تقر مشروع قانون "اتفاقية المطار"

وافقت لجنة الخدمات العامة في مجلس الأعيان، على مشروع قانون التصديق على الاتفاقية المُعدلة لاتفاقية إعادة تأهيل وتوسعة وتشغيل مطار الملكة علياء الدولي لسنة ٢٠٢٤، كما ورد من مجلس النواب.جاء ذلك خلال ترؤس، رئيس لجنة الخدمات العين الدكتور مصطفى الحمارنة، بحضور وزيري الدولة للشؤون القانونية نانسي نمروقة والنقل وسام التهتموني، إلى جانب أعضاء اللجنة وعدد من الأعيان.وقال العين الحمارنة إن مشروع القانون، يُعد من القوانين الهامة، التي تنسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي، الرامية إلى تعزيز الوضع الاستثماري في البلاد، مؤكدًا أن قطاع النقل يعتبر شريان الاقتصاد، كونه محركا رئيسا لجميع القطاعات.ولفت إلى أهمية الاستثمار بمطار الملكة علياء الدولي وتطويره ليكون قادرًا على منافسة مطارات الدول الأخرى، لا سيما وأنه البوابة الرئيسية للأردن.بدورها قالت الوزيرة نمروقة، إن أسباب إجراء التعديلات على "اتفاقية المطار"، تكمن في أن تنفيذ الاتفاقية لا تتم إلا بموجب القانون التزاماً بأحكام المادة ١١٧ من الدستور، مبينة أن التعديلات شملت مواد جوهرية تستلزم تعديل قانوني عليها لتتوافق مع النص الدستوري المتعلق بالاتفاقيات.وأشارت إلى أن التعديلات جاءت لتعزيز الوضع الاستثماري في الأردن، وللحفاظ على الاستقرار التشغيلي لقطاع الطيران والشحن الجوي، مبينة أن مصلحة الحكومة تكمن بالتمديد للشركة المستثمرة لضمان تحقيق أهداف استدامة واستمرارية تشغيل المطار.ونوهت إلى أن الشركة المستثمرة تأثرت بشكل كبير نتيجة إغلاق المطار لمدة ٧ أشهر جراء أزمة جائحة كورونا، التي شكلّت ظروفًا قاهرة تسببت بتأخير تنفيذ وتسليم المشروع، وأدت إلى خسائر كبيرة على الشركة المستثمرة.من ناحيتها، قالت الوزيرة التهتموني، إن أسباب تعديل بعض المواد على بنود الاتفاقية جاءت بسبب وجود بعض الأوامر التغييرية، التي طالبت بها الجهة المستثمرة ليتسنى لها الاستمرار بعملية التطوير وصيانة مرافق المطار.وأكدت أن الشركة المستثمرة تحملت كل تكاليف الأوامر التغييرية وغرامات التأخير، التي ترتبت عليه نتيجة التأخير بعملية التسليم.وكان مجلس النواب وافق بالأغلبية على مشروع قانون "اتفاقية المطار"، الموقعة بين الحكومة ممثلة بوزارة النقل وشركة مجموعة المطار الدولي، وذلك بعد أن حولته الحُكومة للمجلس مع إعطائه صفة الاستعجال.

رؤيا نيوز بترا

ما أسباب تفاوت الإنجاز بمشاريع النقل؟

تباينت آراء وزراء نقل سابقين وخبراء في القطاع حول أسباب تأخر تنفيذ مشاريع الخطة الإستراتيجية لقطاع النقل في قطاعي النقل البري والجوي مقابل إنجاز "جيد" في المجال الجوي.
ويرى خبراء أن الاتفاقيات الدولية والتشريعات والمتابعة والرقابة الدولية ومدى الالتزام بمعايير النقل الجوي وتوفر الشروط في المطارات جعل الإنجاز في هذا القطاع يتقدم، في المقابل فإن قطاع النقل البحري يسير أيضا ضمن تشريعات دولية لكن حجم المتابعة والرقابة ليس وافيا.
أما قطاع النقل البري فتحكمه وفق خبراء تشريعات ومعايير محلية تحتاج للتطوير لتوائم مع المعايير في دول العالم المتقدم.
ويعتبر خبراء آخرون أن ضعف التمويل لقطاعي النقل البري والبحري وتغييبه كأولوية بالنسبة للحكومات المتعاقبة أثر سلبا على مدى انجاز الخطط في هذين القطاعين مقارنة بالنقل الجوي.
وأظهر تقرير متابعة تنفيذ سير مشاريع الخطة الإستراتيجية لقطاع النقل في الربع الأخير من العام الماضي تراجعا في نسبة المشاريع المنجزة من قبل الهيئة البحرية الأردنية مقارنة بنفس الربع من العام ٢٠٢٢.
وبين التقرير أن مجموع مشاريع الهيئة البحرية الأردنية بلغ ١٢ مشروعا تم إنجاز ٥ منها بنسبة ٤٢ % وتتأخر ٧ مشاريع عن الخطة بنسبة ٥٨.%
وبخصوص النقل البري فإن عدد مشاريع إستراتيجية هيئة تنظيم النقل البري بلغ ١٩ مشروعا أنجز ٣ منها فيما تتأخر عن الخطة ٩ مشاريع وأنجزت ٦ حسب الخطة ويتوقف مشروع واحد.
وبلغت نسبة المنجز أو يسير حسب الخطة ٤٧ % في النقل البري، والمتأخر أو المتوقف نحو ٥٣.%
وبخصوص هيئة تنظيم الطيران المدني فتتضمن الخطة ١١ مشروعا أنجز بشكل نهائي ٧ مشاريع منها، وأنجز حسب الخطة ٤ مشاريع وصلت نسبة الإنجاز إلى ١٠٠.%
وزير النقل السابق د. هاشم المساعيد يرى أن السبب الرئيس لتأخر مشاريع النقل البري والبحري يعود الى ضعف التمويل لهذه المشاريع مشيرا إلى أن مشروع الباص سريع التردد الذي أقر عام ٢٠١٢ وسط توقعات حينها بإنجازه خلال عامين الا ان المشروع لم ينجز للآن وبعد مضي ١٢ عاما بسبب عدم توفر التمويل اللازم.
ويقول المساعيد إن "تعثر المقاولين والأوامر التغييرية في مشاريع النقل البري يؤخر تنفيذ المشاريع فضلا عن أن الحكومة تحول بعض مخصصات مشاريع النقل البري والبحري الى مشاريع ونفقات ترى أنها أكثر أولوية."
ويشير المساعيد إلى أن مشاكل إدارية وعدم وجود تشريعات واتفاقيات دولية ومتابعة ومراقبة الجهات الدولية لمدى تحقيق الشروط وتطبيق الاجراءات في النقل البري وفي النقل البحري بدرجة اقل منه في الجوي يسهم أيضا ولو بشكل غير اساسي في الفارق في التنفيذ والإنجاز في هذه القطاعات.
من جانبها، ترى وزيرة النقل السابقة د. لينا شبيب إن "قياس مدى الإنجاز يتطلب النظر بالمشاريع الواردة في الخطة إذ إن الجانب الإداري

والتنظيمي والتشريعات والاتفاقيات الدولية تجعل التقدم في النقل الجوي أفضل من البحري والبري."
وأشارت إلى أن الجهة التي تشرف وتتبع لها المشاريع يكون لها دور في نسبة الإنجاز فهو متأخر في مطار عمان المدني (ماركا)، ومطار الحسين في العقبة يتبع المنطقة الاقتصادية الخاصة، فيما مطار الملكة علياء الدولي يدار من قبل مستثمر أجنبي.
وبينت شبيب أن قطاعي النقل الجوي والبحري أكثر عالمية أي أنهما يخضعان لمعايير وتشريعات واتفاقيات ومتابعة ورقابة دولية لا يمكن إلا توفيرها فيما تحكم قطاع النقل البري تشريعات ومعايير محلية ولا رقابة ومتابعة سوى المحلية عليها ما يجعل نسبة الإنجاز أقل.
وقالت شبيب "إذا كنا نرغب في أن يصبح قطاع النقل البري منافسا إقليميا ودوليا فعلينا تحسين التشريعات والإجراءات لتلبي المعايير في الدول المتقدمة ."
واعتبرت أن في الأردن مشكلة تمويل لتغيير منظومة النقل واعادة النظر في التشريعات فمثلا قانون نقل الركاب أنجز بعد سنوات طويلة بعد ان كان قانونا مؤقتا وتأخر صدور الانظمة الضرورية بموجبه وهذا يعطل الإنجاز في قطاع النقل البري.

ودعت لتحسين قطاع النقل البري بشكل أساسي والبحري كذلك إلى تعديل التشريعات وتوفير التمويل وتأهيل وتدريب العاملين في النقل البري ما يؤدي الى تحسين الانجاز مشددة على أهمية توفر الإرادة السياسية لتوفير التمويل وتقديم المحفزات للقطاع الخاص.

وأشارت إلى غياب قوى الضغط المجتمعي لتحسين النقل البري خصوصا ما يتعلق بالركاب، مؤكدة أهمية تأهيل وتدريب المشغلين.

من جهته، يعتبر وزير النقل السابق م. جميل مجاهد أن "النقل الجوي له خصوصية لاعتماده على قواعد وتشريعات وضرورة الالتزام بالمعاهدات والإجراءات والمعايير بهذا الخصوص مع رقابة منظمات دولية على هذا القطاع لضمان توفر إجراءات الأمن والأمان والسلامة من منظمة الطيران الدولية."

وأشار مجاهد إلى أن النقل البحري يحظى بتشريعات دولية لكن حجم المتابعة والرقابة ليس مثل النقل الجوي، فيما في النقل البري لكل بلد تشريعاتها وقواعدها.

ويرى مجاهد أن دور الهيئة المشرفة على القطاع مهم جدا فضلا عن ضرورة تشجيع الاستثمار في كل قطاعات النقل، مشيرا إلى أن البنية التحتية لقطاع النقل الجوي متوفرة بسبب الاستثمار وتطور القطاع والجانب التنظيمي.

ويشير مجاهد إلى أن التمويل ليس بأهمية التشريعات والاتفاقيات فالباص السريع تعثر لغياب التخطيط الجيد للمشروع إذ لم تكن المخططات جاهزة وبدأ التنفيذ قبل اكتمال الدراسات المطلوبة ولعدم التشاركية بين الجهات المعنية الرسمية والشركاء الآخرين من المستثمرين"، ومنذ البداية كان هنالك تحفظات من قبل بعض الأطراف من الجانب الحكومي وتم إيقاف المشروع لعدم القناعة بالدراسات والجدوى."

وانتقد مجاهد تأخر طرح عطاء التشغيل لمشروع الباص سريع التردد على الرغم من قرب اكتمال البنية التحتية" وكان يفترض طرح العطاء قبل عام، وهذا ينعكس على جودة التشغيل وكفاءة المشروع."

الغد

البستنجي: المركبات الكهربائية هي مستقبل وسائل النقل

قال رئيس هيئة مستثمري المناطق الحرة الأردنية، محمد البستنجي، إن المركبات الكهربائية هي فعلًا مستقبل وسائل النقل، مؤكدا أن السيارات الكهربائية تمكّن مالكيها من توفير ما لا يقل عن ٢٠٠ دينار شهريًا بتقليص فواتير البنزين وتكاليف الصيانة، مشددًا على الفوائد المالية الهائلة لهذا الاختيار.

واستهجن البستنجي، في بيان صحفي، الشائعات الرامية للإضرار بصورة السيارات الكهربائية الواردة عبر المنطقة الحرة، موضحا أن هناك شكاوى من بعض الأشخاص ممن اقتنوا سياراتهم عبر تسهيلات بنكية بفوائد، غير واقعية، لافتا إلى أن هناك أثرا كبيرا للفوائد البنكية على الكلفة الإجمالية، ولا يمكن احتساب قيمة الفوائد من قيمة السيارة في حال البيع.

وشدد على أن المقارنة في الأسعار يجب أن تكون للسيارة ذاتها من نفس سنة الصنع وذات الطراز وليس مقارنتها مع سيارة من فئتها سنة صنعها قبل ٣ أو ٤ سنوات.

وشدد البستنجي على أن انخفاض أسعار السيارات بشكل عام بعد الاستخدام يعد أمرًا طبيعيًا يخضع لقوانين العرض والطلب، وهو ما ينبغي ألا يُفهم على أنه عيب في هذه السيارات أو دليل على قلة قيمتها.

ولفت إلى أن السيارات الصينية -التي حظيت بشهرة واسعة في الأردن- تقدم مستوى عاليًا من السلامة والتقنية بأسعار في متناول الجميع، مؤكدًا أهمية هذا الأمر للفئات الواسعة من المواطنين، مبينا أن الصين، بتقنيتها المتطورة، أصبحت تسيطر على معظم صناعات السيارات عالميًا.

ورد البستنجي على مخاوف بعض الأصوات حول فعالية وجدوى السيارات الكهربائية في الأردن، لافتا إلى أنها تمثل حوالي ٥ بالمئة من إجمالي المركبات بالسوق، وهي نسبة تعكس قبولًا كبيرًا من جانب المواطنين.

وفي الوقت نفسه، لم يتوان البستنجي على التشديد على الدور الريادي الذي تلعبه الحكومة في دعم هذا التحول، مشيدًا بالسياسات الحكيمة التي خفضت الرسوم على هذه المركبات ووضعت الأردن في طليعة الدول المؤيدة للطاقة النظيفة.

ونوه إلى الدور الحكومي البارز في متابعة ومراقبة الأسواق، حيث اتخذت قرارا فاعلا في حماية المستهلك، وذلك عبر فرض نظام الكفالات حماية للمستهلك.

وحول مواصفات المركبات المستوردة، أكد البستنجي أن السيارات الواردة إلى السوق الأردني، وخاصة تلك المستوردة من خارج الوكلاء، تحمل المواصفات الفنية الخاصة ببلدانها الأصلية بما في ذلك المواصفة CCC للسيارات الصينية.

وأكد على الفرص التي يوفرها تنوع المواصفات للمواطنين الأردنيين للاستفادة من تنافسية الأسعار، خصوصًا في ظل الدعم الحكومي الصيني لصناعة المركبات، مستغربا الشكاوى من انخفاض أسعار السيارات مقابل المطالبات المعتادة بخفضها.

كما شدد على أن السلع الاستهلاكية، مثل السيارات، يجب أن تظل في متناول المواطن الأردني دون قيود غير ضرورية.

بترا

الجمارك: بدء العد التنازلي لإلزامية نظام الموافقات المسبقة الالكتروني

أنهت دائرة الجمارك الأردنية كافة الاستعدادات اللازمة لبدء مرحلة إلزامية تطبيق نظام الموافقات المسبقة الالكتروني.
ودعت الجمارك المستوردين إلى ضرورة المبادرة بإستصدار رخص الاستيراد إلكترونيا تمهيداً لبدء التطبيق الإلزامي لنظام الموافقات المسبقة إلكترونيا إعتبارا من الاول من أيارالقادم حيث سيتم استقبال وتنظيم البيانات الجمركية والموافقات اللازمة لها إلكترونيا فقط.
وكانت دائرة الجمارك الأردنية قد أطلقت نظام الموافقات المسبقة والرخص الأردني في وقت سابق من هذا العام بالاضافة الى تفعيل ٤٥ خدمة إلكترونية متعلقة بالنظام لتسهيل عمليات التجارة والتخليص على البضائع. وتهيب الجمارك الاردنية بالإخوة المستوردين ضرورة تجديد الرخص الصادرة ورقيا من الجهات الحكومية (مؤسسة الغذاء والدواء ،المواصفات والمقاييس ،وزارة الزراعة ،ووزارة البيئة) بالإضافة الى الجمارك الاردنية واستبدالها برخص الكترونية لتسهيل اجراءات التخليص على البضائع التي سيتم استيرادها بعد ١/ ٥/ ٢٠٢٤ ولما يتميز به النظام من توفير الوقت والجهد والكلفة عليهم من خلال ربط تلك الموافقات الالكترونية على البيانات الجمركية بعدد من الجهات الحكومية المعنية بالموافقات وإمكانية إنجاز البيانات مسبقا قبل الوصول وبشكل متزامن والكتروني.
وتسعى دائرة الجمارك الاردنية ومن خلال المشاريع التي اطلقتها وكان آخرها مشروع الموافقات المسبقة والرخص الاردني، ومن قبل، مشاريع النافذة الوطنية ، ودمج الجهات الرقابية الحكومية تحت مظلة دائرة الجمارك الاردنية، وكذلك مشروع القائمة الذهبية، وغيرها من المشاريع والاجراءات المؤتمتة والخدمات الالكترونية ، الى تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين واحداث نقلة نوعية في قطاع التجارة من خلال توفير بيئة استثمارية تجارية أسرع وأبسط وأكثر شفافية وتبسيط إجراءات الموافقات على الإستيراد والتصدير عن طريق المعاملات الإلكترونية وتقليل زمن المعالجة وتوحيد التواصل بين الشركات والدوائر الحكومية المعنية.

الوقائع

أجواء دافئة في أغلب المناطق اليوم وحالة من عدم الاستقرار الجمعة والسبت

عمان ٢٨ آذار (بترا)- يتوقع اليوم الخميس، أن ترتفع درجات الحرارة لتسجل أعلى من معدلاتها العامة لمثل هذا الوقت من السنة بحوالي (٨-٩) درجات مئوية، وتكون الأجواء دافئة في أغلب المناطق، وحارة نسبياً في الأغوار والبحر الميت والعقبة، مع ظهور بعض الغيوم على ارتفاعات عالية، وتكون الرياح جنوبية شرقية معتدلة السرعة تنشط أحياناً في شرق المملكة.

وبحسب تقرير إدارة الأرصاد الجوية، تنخفض يوم غدٍ الجمعة، درجات الحرارة قليلاً؛ وتكون الأجواء دافئة في أغلب المناطق، وأكثر دفئاً في الأغوار والبحر الميت والعقبة، وتغطي سماء المملكة كميات من الغيوم على ارتفاعات متوسطة وعالية، وتدريجياً مع ساعات الظهيرة تتأثر المملكة بحالة ضعيفة من عدم الاستقرار الجوي وتهطل بإذن الله تعالى زخات متفرقة من المطر قد يصحبها الرعد أحياناً خاصة في المناطق الجنوبية الشرقية، يتوقع ان تمتد في ساعات الليل إلى أجزاء محدودة من المناطق الوسطى والشرقية من المملكة، وتكون الرياح جنوبية شرقية معتدلة السرعة تنشط على فترات مثيرة للغبار خاصة في مناطق البادية.

كما وتبقى المملكة يوم السبت ضمن حالة ضعيفة من عدم الاستقرار الجوي، والأجواء دافئة في أغلب المناطق، واكثر دفئاً في الأغوار والبحر الميت والعقبة، مع استمرار ظهور الغيوم على ارتفاعات متوسطة وعالية، ومع ساعات الظهيرة يتوقع هطول زخات متفرقة من المطر قد يصحبها الرعد أحياناً في أجزاء محدودة من شمال ووسط المملكة وأجزاء من المناطق الشرقية، وتكون الرياح جنوبية شرقية معتدلة السرعة تنشط أحياناً مثيرة للغبار خاصة في مناطق البادية، ومع ساعات الليل المتأخرة تضعف فرص الهطول المطري بشكل عام وتتناقص كميات الغيوم.

وتكون الأجواء يوم الأحد، دافئة في أغلب المناطق واكثر دفئاً في الأغوار والبحر الميت والعقبة مع ظهور بعض الغيوم على ارتفاعات متوسطة وعالية، وتكون الرياح جنوبية شرقية معتدلة السرعة تنشط أحياناً مثيرة للغبار خاصة في مناطق البادية.

وتتراوح درجات الحرارة العظمى والصغرى في شرق عمان اليوم ما بين ٢٩ - ١٦ درجات مئوية، وفي غرب عمان ٢٧ - ١٤، وفي المرتفعات الشمالية ٢٥ - ١٣ وفي مرتفعات الشراة ٢٦ - ١٢, وفي مناطق البادية ٣١ - ١٥ وفي مناطق السهول ٢٩ - ١٦, وفي الأغوار الشمالية ٣٢ - ١٨, وفي الأغوار الجنوبية ٣٤ - ٢٠، وفي البحر الميت ٣٣ - ١٩، وفي خليج العقبة ٣٥ - ١٩ درجة مئوية.

بترا